

**قياس تأثير مزادات العملة كاداه
نقدية فعالة لسوق السيولة
النقدية لإرساء أسس النمو
الاقتصادي في العراق للمدة
(٢٠١٣-٢٠٠٣)**

د. ماهر عزيز عبد الرحمن

الجامعة التكنولوجية – قسم الهندسة الكيميائية

**Measure the impact of currency
auctions**

**as an effective monetary tool for the
market cash liquidity toward the
fixation**

**of economic growth foundations in
Iraq**

for the period (2003-2013)

**Lecturer Mahir A. Abdul Rahman,
Chemical Engineering Department,
University of
Technology**

ملخص:

استطاع البنك المركزي العراقي في ظل التقلبات والتحوللات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي الى وضع مجموعة من القواعد والسياسات التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيزه لمواجهة التحوّل نحو اقتصاد السوق. فقد ساهم البنك المركزي من خلال ادواته النقدية ومنها اداة مزادات العملة في تحقيق استقرار النظام النقدي ومواجهة الموجات التضخمية وتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، وان وتهيئة البيئة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي له اثره البالغ في اقامة مناخ ملائم للاستثمار وذلك من خلال دور مزادات العملة في تحقيق استقرار نسبي في سعر صرف الدينار العراقي وجعله عملة جاذبة للاحتفاظ بالثروة النقدية من خلال السيطرة على معدلات التضخم.

Summary:

Iraqi Central Bank considering uncertainties and economic transformations experienced by the Iraqi economy, was able to develop a set of rules and policies that aim to achieve economic and financial stability and strengthened it to cope with the transition to a market economy

Iraqi Central Bank Has contributed through the tools of cash, including a tool auctions currency in stabilizing the monetary system and facing the waves of inflation and achieving macroeconomic objectives of the balance externally and internally, all this created an environment of economic and monetary stability which led to favorable investment climate through the Currency Auction that achieved relative stability in the Iraqi dinar exchange rate currency and controlling inflation waves

مقدمة:

تواجه السياسة الاقتصادية عامة والسياسة النقدية واداء البنك المركزي العراقي خاصة تحديات كبيرة، نتيجة للوضع الاقتصادي الراهن الذي يمر به العراق من اعادة الاعمار وعملية البناء الاقتصادي والاجتماعي او التحوّل نحو اقتصاد السوق ونفعايل

قوى الطلب والعرض وهذه التحديات تمثل في نفس الوقت اهداف وضعت من قبل المشرع العراقي لأجل تحقيقها.

ومن هنا جاء القانون ذو الرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) الذي تم فيه تحديد اهداف البنك المركزي وسياسته وواجباته، اذ يلاحظ من خلال الفقرة (٢) للمادة الثانية ان للبنك المركزي استقلالية كاملة فيما يتخذه من قرارات واجراءات من دون أي ضغوط خارجية بما في ذلك الجهات الحكومية عدا ما جاء في قانون يقضي بغير ذلك، وهذه الاستقلالية اعطت البنك المركزي امكانية وضع سياسة جديدة لمكافحة التضخم والسعي لأجل استقرار سعر صرف الدينار العراقي عن طريق ما يعرف بالمزاد اليومي لبيع وشراء العملة الاجنبية، وهذه السياسة استطاعت التقليل من اثر موجات التضخم من خلال التحسن الملحوظ في سعر صرف الدينار العراقي ناهيك عن بناء احتياطي كبير من العملات الاجنبية مساهمة في وضع حجر الاساس للاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة اولا بالتوازن الداخلي والذي يتحقق من خلال السعي لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي واحداث معدلات النمو، وثانيا التوازن الخارجي الذي ينعكس في توازن ميزان المدفوعات من خلال توافق ايرادات ونفقات الدولة بجميع انواعها.

وعلى الرغم من المكاسب المتحققة من تطبيق السياسة النقدية والمتمثلة باستقرار نسبي للاقتصاد العراقي، فضلا عن ثبات نسبي هو الآخر لاسعار صرف الدينار العراقي امام الدولار، وغيره من العملات الاجنبية والذي تحقق من خلال المزاد اليومي، مما يطرح سؤال هو الى أي مدى يجب على البنك المركزي الاستمرار بمهنة الصرافة مع العلم ان اجراء المزادات تلجأ اليها البنوك المركزية في الحالات الاستثنائية ذات الامد القصير.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعا مستمرا ومتزايدا في معدلات سعر الصرف حتى وصلت إلى مستويات عالية مما أثر وبشكل واضح على نمط الاستهلاك والادخار وحتى الإنتاج والاستثمار ونمط تخصيص الموارد فكانت المشكلة الرئيسية كيفية تحقيق الاستقرار السعري كبوابة للنمو الاقتصادي.

فرضية البحث:

نجح البنك المركزي العراقي من خلال تطبيق سياسته النقدية وادواتها الغير مباشرة في احداث استقرار نوعي في النشاط الاقتصادي، فالى أي مدى سيستمر هذا النجاح في ظل التحديات الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الامنية منها.

هدف البحث:

شهد الاقتصاد العراقي العديد من الاجراءات والتحوللات والتطورات الاقتصادية خلال السنوات السابقة والتي كانت تهدف في مجملها الى احداث الاستقرار الاقتصادي ومنها التحولات في السياسة النقدية من خلال الاعتماد على ادوات السياسية النقدية غير المباشرة (وسنركز على اداة مزاد العملة) الامر الذي يتطلب توضيح قدرة هذه الاداة على تحقيق الاهداف المرسومة لها في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث على ثلاث مباحث، تضمن المبحث الاول مفهوم السياسة النقدية واهدافها وأبرز ادواتها. اما المبحث الثاني فضم مفهوم مزادات العملة الاجنبية واهدافها فضلا عن المؤشرات الاقتصادية لمزادات العملة في العراق. اما المبحث الثالث فيتمثل بقياس العلاقة الدالية بين بعض المؤشرات الاقتصادية واداة مزادات العملة في العراق.

المبحث الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

لقد اتخذ البنك المركزي في ظل التحولات الراهنة في الاقتصاد العراقي مجموعة من التشريعات والاجراءات التي تهدف الى رسم السياسة النقدية وفقا لمتطلبات الاستقرار على كافة الاصعدة ومنها الصعيد النقدي. وفي ضوء ذلك سيتناول هذا المبحث ما يلي:

اولا: مفهوم السياسة النقدية.

يتمثل مفهوم السياسة النقدية في الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لإدارة النظام النقدي والمصرفي في الدولة عن طريق التحكم في السيولة النقدية مما يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي على النمو الاقتصادي، مما يعني ان السياسة النقدية بمفهومها الواسع تمثل السياسة الاقتصادية الكلية لأنها تتضمن (حسين، ٢٠٠٧، ص ٢٢٤-٢٢٥):

١. تحقيق اهداف نقدية وغير نقدية.
٢. التأثير في حجم الموجودات داخل الجهاز المصرفي وخارجه.
٣. ادارة وتنظيم خلق النقود.
٤. ادارة التوسع والانكماش في حجم النقود.
٥. تنظيم مستوى الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار عن طريق عرض النقد.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية.

للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف يمكن ان نجعلها بحسب الظروف التي تواجه الاقتصاد الا انها عادة تستهدف عملية الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تحديد تلك الاهداف بما يلي:

١. استقرار الاسعار المحلية واسعار الصرف. استقرار اسعار السلع يعد من اولويات السياسة النقدية، اذ بطبيعة الحال ان التقلب في الاسعار يؤثر على قيمة النقود مما ينعكس سلباً على القوة الشرائية لها وبدورة يؤثر في النشاط الاقتصادي، كما ان استقرار اسعار الصرف يرتبط بالاستقرار في اسعار السلع المحلية، ذلك ان سعر الصرف يربط بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم في كافة التعاملات الخارجية.
٢. تحقيق الاستخدام الامثل. ذلك من خلال ايجاد وبناء القدرات والسياسات والاجراءات الائتمانية المناسبة للاقتصاد للحد من الارتفاع المستمر والغير مبرر في الاسعار ومحاولة القضاء على البطالة وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي تفوق الزيادة في كمية النقود المتداولة.
٣. تعجيل النمو الاقتصادي.

ان فاعلية السلطة النقدية في تحقيق هذا الهدف تظهر من خلال التغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية وقدرة البنوك التجارية على

الاقراض ورسم سياستها الائتمانية فضلاً عن تشجيع الاستثمار لتحقيق زيادة من الناتج الحقيقي للسلع والخدمات يفوق معدل النمو في السكان. (الشمري، ٢٠٠٨، ص ٢٥).

ثالثاً: ادوات السياسة النقدية في العراق.

ان للسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي القدرة على تكييف وتغيير اهدافها وفقاً للظروف الاقتصادية ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي من خلال ادواتها المباشرة (النوعية) وغير المباشرة (الكمية) وان تحديد أي من الادوات النقدية يتم استخدامها يعتمد على درجة التطور والنمو الاقتصادي والاهداف النهائية المرغوب تحقيقها.

أ. الادوات المباشرة.

والتي تتمثل بالآتي:

١- سقوف الائتمان.

وهي احدى الادوات المباشرة للسياسة النقدية والتي طبقت منذ عام ١٩٧٩ ضمن المادة ٤٦ من القانون السابق والتي ألزمت البنك في حينه بتحديد خطة الائتمان ذات سقوف ائتمانية معينة وان تأثير هذه الاداة يختلف بحسب الازعاج الاقتصادية للبلد الا ان قانون البنك المركزي الجديد لم يتطرق الى أي خطط او سقوف ائتمانية توضع من قبله (حسن، ٢٠٠٧، ص ١٠).

٢- الرقابة على التحويل الخارجي.

الغرض منها هو التأثير على المعروض النقدي من العملات الاجنبية واتجاهاتها وفقاً للسياسة النقدية المتبعة ومتطلبات التنمية الاقتصادية ذلك من خلال الغاء عملية الرقابة على التحويل الخارجي لان انتقال العملة من العراق الى الخارج وبالعكس الامر الذي سيقلل من الضغط على سعر الصرف ويجعله اكثر توازناً وتقارباً مع سعر السوق.

٣- سعر الفائدة.

تم استخدامه باعتباره اداة فاعلة في تصحيح الاختلال النقدي للاقتصاد العراقي، فبتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٥ تم اعتماد سعر الفائدة على الودائع بمعدل ٦% ووصل الى ١٢% ثم ١٦% في نفس العام، وفي عام ٢٠٠٧ وصل سعر الفائدة الى معدل ٢٠%

بهدف تشجيع الادخار وضمان عوائد ايجابية للمدخرين وتقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار (صالح ، ٢٠٠٧ ، ص١٢) ثم عاد لينخفض ويصل الى ١٦.٧٥% في نهاية ٢٠٠٨ واستمر الانخفاض ليصل الى ٨.٨٣% للعام ٢٠٠٩ ثم ٦.٢٥% للعام ٢٠١٠ ومن ثم ٦% لعام ٢٠١١ وليبقى محافظا على هذه النسبة للأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وجاء هذا الانخفاض من خلال محاولة البنك المركزي على احتواء الضغوط التضخمية وحماية سعر الصرف من التقلبات والمؤثرات من ناحية وتحفيز دور الفعاليات الاقتصادية من ناحية ثانية ذلك بجعل سعر فائدة مستقرا عند مستوى (٦%) سنويا لأجل تخفيض تكلفة الاموال المعدة للإقراض مما يجعل المصارف قادرة على تمويل الأنشطة الاقتصادية وبأسعار تنافسية.

ب- الادوات غير المباشرة (الكمية).

استخدم البنك المركزي مجموعة من الادوات الكمية بهدف التأثير على عرض النقد والاداء الاقتصادي في العراق وتتمثل هذه الادوات بالآتي:

١- الاحتياطي القانوني.

تستخدم هذه الاداة للتأثير على عرض النقد من خلال المضاعف النقدي، وحتى عام ١٩٩٦ كان البنك المركزي العراقي يطبق نسب مختلفة حسب نوع الودائع وطبيعة المصرف، لكن بعد هذا التاريخ تم توحيد النسب لجميع المصارف وحسب نوع الودائع، فقد كانت نسبة الاحتياطي بالنسبة للودائع الثابتة (٢%) وللودائع الجارية (٢٠%) اما ودائع التوفير فقد بلغت (٥%) (عطو، ٢٠٠٢ ، ص٢٤).

وقد حدد البنك المركزي بنسبة (٢٠%) من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحفظ بالمصرف من حساب الاحتياطي لدى البنك المركزي وبنسبة (٢٥%) من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني و(٥%) ودائع خاضعة للاحتياطي القانوني تحفظ لدى المصرف في خزانته كموجود نقدي ونسبة (٧٥%) ودائع حكومية فرضها البنك المركزي في تموز ٢٠٠٧ لكونها ودائع مخصصة ضمن فقرة الموازنة العامة قابلة للسحب (عكاوي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٢). والجدول رقم (١) يبين الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٤).

جدول رقم (١) الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٤)

السنة	الاحتياطي القانوني (بالدينار العراقي)
٢٠٠٤	١٦٠٤٥٣٧
٢٠٠٥	٢٩٦٥٥٢٦
٢٠٠٦	٤٠٧٨١٠٦
٢٠٠٧	١٢٠٨٤٤٤١
٢٠٠٨	١٩٩٩٣٨٠٢
٢٠٠٩	٩٤١٦٧٦١
٢٠١٠	٧١٥٥٠٩٣
٢٠١١	٧٨١٤٨٥٣
٢٠١٢	٨٦٢٤٠٢٣
٢٠١٣	٩٦٢٦٨٨٢

المصدر: من عمل الباحث / البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات الداخلية.

من الجدول رقم (١) نجد أن الاحتياطي القانوني قد بلغ (١٦٠٤٥٣٧) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٤ وارتفع ليصل الى (٢٩٦٥٥٢٦) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٥، اذ سعت السياسة النقدية الى تحقيق الموازنة بين التغيرات الحاصلة ومتطلبات المرحلة الحالية فزادت نسبة الاحتياطي القانوني لتصل الى (١٢٠٨٤٤٤١) مليون دينار في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٧، اما عام ٢٠٠٨ فقد وصلت الاحتياطيات الى ما نسبة (١٩٩٩٣٨٠٢) مليون دينار في الربع الرابع من ذلك العام ان هذه السياسة أدت الى حدوث زيادة مطلقة في الاحتياطي القانوني ادت الى انخفاض قيمة مضاعف الائتمان نتيجة انخفاض رصيد الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف والتي تستخدم عادة لأغراض ائتمانية، وان الاستمرار بزيادة الاحتياطي القانوني تعني انخفاض قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان مما ينعكس في انخفاض كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الى ان يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. مما حدا بالبنك المركزي

العراقي اعتباراً من ايلول 2010 الى التغيير في استخدام هذه الاداة وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد السوق للسيطرة على السيولة العامة، فقد أبقى البنك على نسبة الاحتياطي البالغة (١٥%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية او ودائع قطاع خاص موزعه بواقع (١٠%) يحتفظ بها لدى هذا البنك و(5%) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف لتحفيزها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار مناسبة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١١ ص ٢٤).

٢- عمليات السوق المفتوحة.

ان عمليات السوق المفتوحة التي مارسها البنك المركزي عام ٢٠٠٤ بهدف التأثير على حجم النقد المتداول تمثلت في طرح الاوراق المالية وبيع حوالات الخزينة، السندات الحكومية في السوق الاولى، ومن اجل تحديث وتطوير السوق المالية في العراق يجري العمل على انشاء سوق ثانوية يتم فيها تداول الأوراق المالية بالبيع والشراء بين المستثمرين داخل السوق.

فقد اقيم في ٢٠٠٤/٧/١٨ المزاد الاول لحوالات الخزينة بسعر فائدة ٦.٨% سنوياً وبدأ الانخفاض الى ان وصل الى (١.١%) في ٢٠٠٤/١١/٧ مرتفعاً الى (٢١%) في عام ٢٠٠٧ (حسن ، ٢٠٠٧ ، ص ٢) الا ان هذا الارتفاع لأسعار الفائدة بدا بالتراجع اذ بلغ (١٨.٧٥%) (١٠.٨٣%) (٨.٢٥%) (٨%) (٨%) (٨%) للاعوام (٢٠٠٨) (٢٠٠٩) (٢٠١٠) (٢٠١١) (٢٠١٢) (٢٠١٣) على الترتيب (البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، سنوات مختلفة).

٣- التسهيلات القائمة.

التي تم اعتمادها لتفادي تطورات السيولة غير المتوقعة، وقد سمح البنك المركزي للبنوك التجارية بتقديم العديد من انواع من القروض والتسهيلات بدلا من الانكشاف والسلف والمستخدم سابقاً، وتقسّم التسهيلات القائمة الى (الشبيبي ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٩-٣٠):

أ. تسهيلات الاقراض القائمة.

ب. تسهيلات الايداع القائمة.

٤- مزادات العملة الاجنبية.

من ادوات السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي العراقي اسلوب مزادات العملة لبيع وشراء العملات الأجنبية، باعتبارها احدى الادوات المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدي الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة، وهذه الاداة تم تطبيقها في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولا زال العمل بها مستمرا لحد الآن (الشبيبي ، ٢٠٠٧ ، ص٢٦).

المبحث الثاني

دور مزادات العملة في استقرار النشاط الاقتصادي في العراق

اعتمد البنك المركزي استراتيجية واضحة ومحددة في تحقيق التوازن بين عرض النقد من العملة الوطنية والعملات الاخرى، واستخدمت اداة مزادات العملة في إطار ضبط السيولة النقدية بما يتناسب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

اولا: مزاد العملة – المفهوم، الاهداف.

ان هدف الاستقرار الاقتصادي بمفهوم استقرار المستوى العام للأسعار والسيطرة على التضخم من خلال تثبيت سعر الصرف يعد من صميم السياسة النقدية و مكافحة البطالة، وان اداة مزاد العملة هي أحد اهم الأدوات التي تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية بهدف الحد من التزايد المفرط في عرض النقد والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية، وتمكن المزاد من السيطرة على سعر صرف الدينار مقابل الدولار وقد ساعدت مزادات العملة على استقرار اسعار الصرف عن طريق الاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطيات الأجنبية مع امكانية تلبية الحاجة لتحويل الدينار الى الدولار بما يفسح المجال امام المتعاملين من حرية التعامل بالعملة الاجنبية في إطار تمويل مبادلاتهم التجارية للوصول الى الاستقرار في السوق المحلية من خلال توفير المعروض السلعي بما يلبي الحاجات المحلية منها.

ويمكن توضيح أبرز اهداف مزاد العملة بالآتي:

١. العمل على توفير السلع والخدمات عن طريق توفير العملة اللازمة لتغطية متطلبات الاستيراد، حيث ان شحة العملة الاجنبية سينعكس في ارتفاع تكاليف

الاستيراد ومن ثم يؤثر على المستوى العام للأسعار وبالتالي تفاقم التضخم (عكاوي، ٢٠٠٧، ص ١٣).

٢. يمثل المزاد أداة طويلة الامد لسيطرة البنك المركزي على عرض النقد والتأثير على سعر الصرف.

٣. توفير موارد بالعملة الاجنبية لدى المصارف التجارية لجعلها قادرة على فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية (عبد النبي، ٢٠١٠، ص ٦).

٤. يستخدم المزاد عادة من قبل المستثمرين والتجار عن طريق شركاتهم او مصارفهم التجارية ولا بد هنا من التأكيد بان مزاد العملة سياسة نقدية الغرض منها فتح افاق استثمارية في تمويل تجارة القطاع الخاص بغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية (الشبيبي، ٢٠١٣).

ثانيا: مؤشرات اداء مزادات العملة في العراق.

سيمكن توضيح أبرز المؤشرات فيما يلي^(*):

١. تركزت عملية ادارة مزاد العملة بيد البنك المركزي العراقي منذ بدأ العمل به بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤ لبيع وشراء العملات للسيطرة على سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فقد ارتفع سعر صرف الدينار تجاه الدولار الى (١١٩٣) دينار خلال عام ٢٠٠٨ بعد ان كان سعر الصرف (١٨٩٦) في عام ٢٠٠٣ الا ان سعر صرف الدينار مقابل الدولار ظل ثابتا للفترة من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٣ بسعر (١١٧٠) على الرغم من تقلب سعر الصرف في السوق المحلية (السوق السوداء).
٢. استمرت مبيعات البنك المركزي بالارتفاع المطرد منذ بدء العمل بهذه الأداة، فمن خلال الجدول رقم (٢) والذي يوضح مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية نستطيع التعرف على تطور عمليات البيع.

الجدول رقم (٢) مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية

السنة	مزادات العملة
٢٠٠٣	١٦٧٤٧٠٠
٢٠٠٤	٤٠١٨٧٢٠
٢٠٠٥	٥٥٨٨٨٠٠

قياس تأثير مزادات العملة كأداة نقدية فعالة لسوق

٦٩٦٨٨٧٠	٢٠٠٦
٧٢٠٠١٢١	٢٠٠٧
٧٢٢٠٣٣٠	٢٠٠٨
٣٣٩٩٢٠٠٠	٢٠٠٩
٣٦١٧١٠٠٠	٢٠١٠
39798000	٢٠١١
٤٨٦٤٩٠٠٠	٢٠١٢
٥٣٢٣١٠٠٠	٢٠١٣

المصدر: من عمل الباحث / البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات الداخلية.

١. ان أحد اهم المؤشرات هو تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي والتي ادت بدورها الى انخفاض اسعار صرف الدولار تجاه الدينار في الاسواق المحلية وهذا ما يوضح الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣) معدل سعر صرف الدينار العراقي تجارة الدولار الامريكي للفترة من

٢٠١٣-٢٠٠٣

السنة	سعر صرف الدينار / الدولار
٢٠٠٣	١٩٤٣
٢٠٠٤	١٤٥٣
٢٠٠٥	١٤٧٢
٢٠٠٦	١٤٧٥
٢٠٠٧	١٢٥٥
٢٠٠٨	١١٩٣
٢٠٠٩	١١٧٠
٢٠١٠	١١٧٠
٢٠١١	١١٧٠
٢٠١٢	١١٦٦

المصدر: من عمل الباحث / البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات الداخلية.

ويلاحظ من الجدول ان سعر الصرف للدينار مقابل الدولار تحسنا بشكل كبير فبعد ان كان (١٩٤٣) عام (٢٠٠٣) انخفض ليصبح (١١٩٣) عام (٢٠٠٨) واستمر بالانخفاض حتى بلغ (١١٦٦) في عام (٢٠١٣) ويعود سبب ذلك لسياسة سعر الصرف التي طبقها البنك المركزي العراقي والذي استطاع من خلالها السيطرة على تقلبات سعر الصرف.

٢. ان سياسة البنك المركزي والتي استطاعت من خلالها السيطرة التامة على سعر الصرف رسمت الثقة بالعملة الوطنية ورفع الطلب عليها وجعلها عملة جاذبة للمرة الاولى منذ أكثر من ثلاثة عقود.

٣. إلزام المصارف التجارية المشاركة في مزايدات العملة اليومية بان تكون بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني المحتفظ به يشكل نسبة ٢٠% من اجمالي الودائع (عبد النبي ، ٢٠١٠ ، ص ١٠).

٤. بلغ اجمالي عمولة البنك المركزي المستوفاة من المصارف عن بيع الدولار للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٣) بحدود (٢٣.٣) مليار دينار ساهمت في تغطية جزء من مصاريف ونفقات البنك المركزية، وبلغ اجمالي العمولة منذ بدء المزاد للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٣) بحدود (٥١.٧) مليار دينار.

المبحث الثالث

قياس العلاقة الدالية بين بعض المؤثرات الاقتصادية واداة مزايدات العملة

ان العلاقة بين التغيرات الاقتصادية قائمة على اسس سببية وللوصول الى العلاقة او التأثير الارتباطي بين المتغيرات الاقتصادية كان لابد من استخدام ادوات احصائية ورياضية لمعالجة الظواهر الاقتصادية.

اولا : توصيف المؤثرات والنماذج المستعملة في قياس اثر مزايدات العملة في احداث استقرار في النشاط الاقتصادي.

في هذه المرحلة سيتم توصيف النماذج القياسية المستخدمة من حيث تحديد المتغيرات الاقتصادية التابعة والمستقلة والشكل الرياضي للنموذج كالاتي:

١. مزادات العملة.

وهي اداة التوازن بين عرض النقد من العملة المحلية وعرض النقد من العملة الاجنبية مما يحافظ على نسبة السيولة من العملة المحلية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف. (الشبيبي ، ٢٠٠٧ ، ص٢٨).

٢. التضخم.

ويعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة غير قليلة، ويشمل معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد (الأمين ، ١٩٨٣ ، ص٦٦).

الفائدة الاسمية (السياسة).

وهي الادوات الغير مباشرة للحصول على معدلات فائدة توازنه تقلص الفجوة بين انتاجية الاستثمار العائد على الادخار وتغير من هامش التضخم الاسعار السلع والخدمات. (حسن، ٢٠٠٧، ص٩)

١- الناتج المحلي الاجمالي.

وهو جميع السلع والخدمات المنتجة في قطاعات الاقتصاد الوطني في دولة معينة خلال فترة زمنية معينة سواء كان خزينا او مباعا او حتى مستهلك قسم منه من قبل المنتج. (زيني، ٢٠٠٧، ص٢٤).

والجدول رقم (٤) يوضح المتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة في النماذج القياسية وكالاتي:

جدول رقم (٤) المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية

رمز المؤشر	اسم المؤشر	نوع المؤشر
Y	مزادات العملة	تابع
P	التضخم	مستقل
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	مستقل
r	سعر الفائدة الاسمي (السياسي)	مستقل

متغير خطأ	المتغير العشوائي	u
-----------	------------------	---

ثانياً: بناء العلاقات الدالية للنموذج.

بناء على ما تقدم يمكن توصيف النموذج القياسي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة (P, GDPd, r) على المتغير التابع (y) وبالشكل الآتي:

$$Y = f(P, GDP, r)$$

$$Y = b_0 - b_1p + b_2 GDP + b_3r$$

حيث يوضح الجدول رقم (٥) المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج في العراق للمدة

(٢٠٠٣-٢٠١٣) وبالاسعار الثابتة.

جدول رقم (٥) المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) بالاسعار الثابتة (مليون دينار)

السنة	مزايدات العملة (Y)	التضخم (p)	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	سعر الفائدة %
٢٠٠٣	١٦٧٤٧٠٠	٦٤٩٤	٢٦٩٩٠.٤	٦
٢٠٠٤	٤٠١٨٧٢٠	٧٢٤٨.٤	٤١٠٠٧.٨	٦
٢٠٠٥	٥٥٨٨٨٠٠	٩٤٦٨.١	٤٣٤٣٨.٨	٦
٢٠٠٦	٦٩٦٨٨٧٠	١٢٢٩٥.١	٤٧٨٥١.٤	٧
٢٠٠٧	٧٢٠٠١٢١	١٥٥٤٢.١	٤٦٢٣٧.٩	٢٠
٢٠٠٨	٧٢٢٠٣٣٠	١٧٤٣٩.٩	٤٨٠٤٦.٩	١٩
٢٠٠٩	٣٣٩٩٢٠٠٠	١٩٩٩٧.٠	٥٦٥٠٠.٠	٧
٢٠١٠	٣٦١٧١٠٠٠	١٢٧٦٠.٠	٥٧٩٢٥.٩	٦
٢٠١١	39798000	١٣٦٥٠.٠	٦٢٨٩٦.٩	٦
٢٠١٢	٤٨٦٤٩٠٠٠	١٤٢٣٠.٠	٧٠٢٠١.٣	٦
٢٠١٣	٥٣٢٣١٠٠٠	١٤٤٦٠.١	٧٣١٥٨.٠	٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات الداخلية.

ثالثاً: تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي المستخدم.

في هذه المرحلة يتم تقدير قيم المعلمات والتي امكن على اساسها تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة عن المتغيرات التابعة باستعمال نموذج الانحدار المتعدد اعتماداً على برنامج (Minitab – II under Windows) والبرنامج الاحصائي (spss) بعد ان تم ادخال البيانات الاحصائية للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٣) وبالأسعار الثابتة وباستعمال الصيغة العادية والصيغة المزدوجة والصيغة نصف اللوغاريتمية للتعبير عن نموذج الدراسة والتي تتسجم مع فرضيات النظرية الاقتصادية وبعد استخراج النتائج واعتماد الصيغة المتوافقة وحسب العلاقات الاقتصادية مع ما تفرضه النظرية الاقتصادية واختيار افضل قوة تفسيرية من خلال الاعتماد على قيمة معامل التحديد (A^2) والذي يمثل نسبة تأثير المتغيرات المستقلة والمتغيرات في المتغير التابع فضلاً عن معامل التحديد المصحح (R^2) واكدت جميع النماذج المقدرة معنوياتها عن طريق اجتيازها الاختبار (F) الذي يمثل معنوية النموذج والذي يستخدم لأغراض المقارنة بين قيمتها وقيم مثيلاتها الجدولية وعند مستوى معنوية (٥%) (والبالغ (١٢.٥) ، اما قيم اختبار (t) فوضحت ان المعالم المقدرة عند مقارنتها بمثيلاتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) تثبت خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي عند مقارنة قيمة (D.W) المحتسبة بقيمة كلا من (DL) و (Du) الجدوليتين عند مستوى معنوية (٥%) (والبالغة (DL=2.184) (Du=1.49) ووقوع القيم في منطقة عدم الحسم وفي مثل هذه الحالة يكون الخيار اما قبول الفرضية البديلة او رفض فرضية العدم.

رابعا: تحليل النموذج المستخدم.

بعد استعمال الصيغ الاربعة للدالة واستخراج الاختبارات كانت نتائج العملية او الصيغة العادية هي الافضل وقد اجتازت الاختبارات الاقتصادية والاحصائية اذ ارتبط المتغير التابع (اداة المزايد) مع المتغيرات المستقلة بعلاقة تتناسب مع منطق النظرية الاقتصادية في دولة العينة العراق، اذ نلاحظ ان زيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة ادى الى انخفاض في اداة مزايدات العملة بمقدار (503.9) مليون دولار ذلك ان وجود التضخم ادى الى ارتفاع عام في الاسعار مما يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة

وبالتالي تؤثر سلباً على نشاط مزادات العملة في العراق. أما زيادة الناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة اداة مزادات العملة بقيمة (1214.2) مليون دولار ذلك ان زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الدخل والقوة الشرائية مما يدفع الى تشجيع اداة مزادات العملة وبالتالي توفير احتياطات كافية من العملة الاجنبية قادرة على تغطية احتياجات الدولة من الاسترادات.

في حين ان زيادة الفائدة الاسمية بمقدار وحدة واحدة يؤثر ايجابياً على اداة مزادات العملة بقيمة (1002551) مليون دينار ذلك ان زيادة الفائدة الاسمية (السياسية) هو وسيلة مباشرة للحصول على معدلات فائدة توازنه تعمل على تقليص الفجوة بين العائد على الادخار ونتاجية الاستثمار.

$$Y = 39075829.8 - 503.9X_1 + 1214.2X_2 + 1002551X_3$$

$$T(3.769)(-0.554)(4.847)(1.737)$$

$$F = 24.67$$

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.956 ^a	.914	.877	7039952.13125	1.391

a. Predictors: (Constant), R, Gdp, P

b. Dependent Variable: Y

الاستنتاجات:

- تمسك البنك المركزي العراقي بتحقيق اهدافه المتمثلة بتخفيض نسبة التضخم، وتعزيز القيمة الشرائية للدينار العراقي وتحقيق التوازن في السوق النقدية.
- التزام الحكومة العراقية متمثلة بالبنك المركزي العراقي في استخدام ادوات السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ سواء المباشرة منها او غير المباشرة بفاعلية كبيرة.
- ان نجاح استخدام اداة مزادات العملة كأحد ادوات السياسة النقدية غير المباشرة يعتمد على مقدرة القطاع الاقتصادي الحقيقي على مدى تقبل وموائمة هذه الادوات

النوعية والكمية بالإضافة الى تطوير السوق المالية بما ينسجم مع التطور الذي شهدته السياسة النقدية عبر ادواتها.

٤. استطاعت اداة مزادات العملة في العراق من تحسين اداء سعر الصرف للدينار العراقي واستخدامه كمؤشر لتحقيق الاستقرار في معدلات التضخم من خلال تخفيض سرعة دوران النقود وزيادة الطلب عليها، مما شجع على الاحتفاظ بالعملة المحلية بسبب زيادة القوة الشرائية لها.

٥. تمكنت السلطة النقدية عبر اداة مزادات العملة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما ادى الى توفير مناخ استثماري مستقر مما يشكل دفعة قوية لبرامج النمو والتنمية الاقتصادية.

التوصيات:

١. العمل على مراقبة عمل المصارف التجارية فيما يخص استخدام العملة الاجنبية (الدولار) الذي تشتريه من خلال المزاد لتمويل عملياتها التجارية.
٢. زيادة فاعلية دور السلطة النقدية لايجاد التوازن بين الكتلة النقدية والناجح المحلي الاجمالي في العراق، وذلك للوصول الى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.
٣. لا بد للسياسة النقدية من ان تعمل كموجة لرفع سعر صرف الدينار العراقي عن طريق اداة مزادات العملة باعتبارها مؤشر مهم لتعزيز الثقة بالدينار العراقي وتقليل التضخم.
٤. تحقيق الموائمة بين السياسة النقدية والسياسية المالية في العراق بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويدفع بعجلة النمو الاقتصادي للامام.
٥. لا بد للسلطة النقدية من الحفاظ على الاحتياطي الاجنبية وذلك لاستخدامها على النحو الامثل بما يعزز الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

المصادر

١. حسين، منى يونس، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق، المكتبة الوطنية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.
٢. باسم خميس عبيد الشمري، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٣. د. هادي حسن عليوي، التضخم والدور الذي يمكن يلعبه البنك المركزي العراقي في الحد منه، بحث منشور على شبكة الانترنت، ٢٠٠٩.
٤. د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية في مواجهه التضخم، بحث مقدم الى ندوة الاثار الإيجابية والسلبية لعملية رفع قيمة الدينار العراقي، ندوة أقامها البنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠٠٧.
٥. سامي عطو، دراسة حول تطوير هيكل القطاع المالي وادوات السياسة النقدية والمعرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، مجلة الرشيد المعرفي، العدد ٧، ٢٠٠٢.
٦. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات الداخلية.
٧. عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٧) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
٨. باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية في العراق (اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة)، الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٧.
٩. د. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧.
١٠. وليد عبيد عبد النبي، مزاد العملة الاجنبية ودورة في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، ٢٠١١.
١١. عبد الحسين زيني، الحسابات القومية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ط٢، ٢٠٠٧.
١٢. الأمين وباشا، عبد الوهاب، زكريا عبد المجيد، مبادئ الاقتصاد- الجزء الثاني، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٣.
١٣. د. سنان محمد رضا الشبيبي، مزاد العملة الأجنبية.. أزمة بنك مركزي أم أزمة اقتصاد؟، مقالة منشورة في جريدة المدى، العدد (٢٨١٩)، بتاريخ (١٥-٦-٢٠١٣) ولمزيد <http://www.almadapaper.net/ar/news/446094/>
١٤. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١١، ٢٠١١.